خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق

إمتداداً للتعاون المستمر بين وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لاسيما في السنوات الثلاث الأخيرة ، والتي تكللت بتنفيذ وإطلاق نتائج أوسع مسح لأحوال المعيشة في العراق عام ٢٠٠٤ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بدعم مالي وفني من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، يسرنا ان نقدم في هذه الدراسة ثمرة اخرى من ثمار هذا التعاون. فقد تمكن فريق عمل وطني من إجراء تحليل معمق لنتائج المسح المذكور ، من خلال قياس مستويات المعيشة والتعبير عن ذلك بخرائط الحرمان من الحاجات الأساسية التي صنفت في هذه الدراسة إلى ستة ميادين رئيسة هي: التعليم ، والصحة ، والبنى التحتية ، والمسكن ، وظروف المسكن ، ووضع الأسرة الاقتصادي.

تبنت الدراسة منهجية قياس الحاجات الأساسية غير المشبعة في وصف مستوى الحرمان في كل ميدان من الميادين الستة اعتماداً على بيانات متعددة الاتجاهات لمظاهر الحرمان في العراق ، والتي ظلت بعيدة عن التحليل والبحث لغياب الشفافية في عرض مؤشرات تمس حياة المواطنين.

وقد راعى فريق الاعداد إخراج التقرير بأكبر قدر ممكن من المهنية والقدر. وقد تم التنسيق بين فريق اعداد التقرير وبين مؤسسة فافو النرويجية (التي اشتركت مع كل من الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ومع UNDP في العمل على دراسة مسح الأحوال المعيشية عام ٢٠٠٤) لمراجعة هذه الدراسة من الناحية الفنية ولتطويرها إلى مستوى المعايير الدولية.

إننا اذ نقدم لمتخذي القرارات وراسمي السياسات والخبراء والباحثين هذا المنهج المتقدم في التحليل القياسي لمستويات الحرمان في العراق ، نود أن نسجل شكرنا وتقديرنا للجهات التي ساهمت في اعداد هذه الدراسة وفي مقدمتهم مدير مكتب برنامج الامم المتحدة الإنمائي / مكتب العراق السيد باولو لمبو والسيد إبلاهاجونا والسيدة ميريا فيلار فورنر والسيدة علياء الدلي والسيد خالد محمد خالد.

كما نسجل الشكر والتقدير لمصممي ومعدّ منهجيات قياس الحرمان ، الخبير الدولي الدكتور محمد حسين باقر لجهده المتميز في اعداد هذه الدراسة ، وللسيد أديب نعمة خبير (وحدة معلومات التنمية للدول العربية UNDP - SURF) لمساهمته الكبيرة في مراجعة الدراسة بمراحلها المختلفة.

كما نسجل الشكر للكادر الفني للجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات الذي ساهم في اعداد هذه الدراسة نخص بالذكر المنسق الوطني للتقرير الدكتور مهدي محسن العلاق / رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وفريق الإسناد الفني معه. كما نسجل شكرنا وتقديرنا للخبراء معدي الأوراق الخلفية وفصول الدراسة والخبراء الذين وردت اسماؤهم في قائمة المساهمين في اعداد الدراسة.

لقد كان لتضافر جهود كل من سبقت الإشارة إليهم دور واضح في إخراج الدراسة بشكلها الحالي بأجزائها الثلاثة : الجزء التحليلي ، والملف الإحصائي ، والأطلس.

والله ولي التوفيق.

علي غالب بابان
وزير التخطيط والتعاون الإنمائي

(٢-٤)

وباعتماد تصنيف الاسر الى ثلاثة مستويات هي مستوى معيشة متدن (وهو يمثل الاسر المحرومة) ومتوسط وعال، يلاحظ ان نسبة الاسر التي تنتمي الى فئة مستوى المعيشة المتوسط تتغير حسب الميادين المختلفة ضمن مدى ضيق نسبياً يتراوح بين حد ادنى هو ٢٤٪ في ميدان الصحة وحد اقصى هو ٣٣٪ في ميدان التعليم، في حين يلاحظ تفاوتات أكثر حدة بين الحدين الادنى والاقصى لفئتي مستوى المعيشة المتدنية والمالية.

وكما يبدو في شكل ٢، فانه تسجل نسب حرمان متفاوتة في الميادين المختلفة التي يتشكل منها دليل احوال المعيشة نتيجة تطور الظروف الزمنية من جهة ونتيجة العوامل الخاصة المؤثرة بكل ميدان بشكل متفاوت منذ ازالة نظام الحكم السابق، من جهة أخرى، وتسجل اعلى نسبة للاسر المحرومة في ميداني الوضع الاقتصادي للاسرة (٥٥٪ من اجمالي الاسر في العراق) وميدان البنى التحتية (٥٨٪ من الاسر)، وتبلغ نسب الاسر ذات مستوى ومعيشة منخفض جداً في هذين الميدانين ٢٤٪ و٢٨٪ . في المقابل سجلت ادنى النسب في ميداني المسكن والصحة (٢٠٪ و٢١٪ من الاسر تباعاً)، في حين زادت نسب الاسر المصنفة ضمن فئة مستوى المعيشة العالي الى ٥٣٪ و٥٥٪.

وتعني هذه التفاوتات ان عدم توفر البنى التحتية والخدمات المرتبطة بها تشكل الى جانب الوضع الاقتصادي للاسرة الابعاد الاكثر اهمية في الحرمان التي تعانيها الاسر العراقية، ويجب بالتالي اعطاؤها اولوية في السياسات وبرامج التنمية وذلك عن طريق توفير خدمات البنى التحتية وتوسيع تغطيتها وضمان استقرارها، كذلك عن طريق مكافحة الفقر ورفع مستوى الدخول بوجه عام.

السمات الرئيسة للحرمان حسب الميادين

تستعرض الفقرات الآتية: السمة الاكثر اهمية لكل الميادين الستة التي يتكون منها دليل مستوى المعيشة. كما يمكن الاطلاع على توزيع الامر حسب المؤشرات الافرادية المكونة للدليل (٤٢ مؤشراً) في الجدول الوارد في الاطار رقم ١،

وبالنسبة لميدان التعليم يتكون دليل التعليم من خمسة مؤشرات)، تتوزع فيها الاسر بشكل متقارب على فئات مستوى المعيشة الثلاثة حيث تبلغ نسبة الاسر المحرومة ٣٢٪ مقابل ٣٣٪ لفئة مستوى المعيشة المرتفع و٣٥٪ فئة مستوى معيشة عال.

اما على مستوى المؤشرات الافرادية، فان اعلى نسبة للحرمان مسجلة في مؤشر المستوى التعليمي للبالغين حيث تبلغ نسبة الاسر المحرومة حوالي ٤٨٪، في حين تبلغ نسبة الاسر المحرومة حسب مؤشر متابعة الدراسة ٢٢٪ من الاسر، ويعني ذلك ان المؤشرات التعليمية للجيل السابق هي ادنى من المؤشرات التعليمية للجيل الحالي، ذلك ان المستوى التعليمي للبالغين يمثل رصيد ما تراكم من جهود تعليمية على مدى عقود عديدة، يعكس ارتفاع نسبة الحرمان فيه نتيجة الاهمال الذي تعرض له التعليم قبل عام ٢٠٠٤، في حين ان مؤشر متابعة الدراسة يعبر عن الوضعية الحالية للجيل الحالي في سن الدراسة.

من ناحية أخرى، بينت النتائج ان حوالي ربع الاسر تعتبر محرومة حسب مؤشر الوقت المستغرق للوصول الى المدرسة الابتدائية وثلث الاسر تعتبر محرومة حسب مؤشر وقت الوصول الى المدرسة الثانوية. وبشكل عام، فان نسبة الرضا عن اداء المدرسة مرتفعة نسبياً، حيث فقط ١٧٪ من الاسر عبرت عن عدم رضاها الكلي أو الجزئي عن المدرسة، ومعلوم ان هذا المؤشر نسبي ويعتمد على ما تشعر به الاسرة من رضا في ضوء توقعاتها واولياتها ضمن ظروف العراق، ومن المتوقع ان تتغير قيمة هذا المؤشر عند تغير توقعات الاسر والظروف المحلية.

في ميدان الصحة (يتكون دليل الصحة من ٧ مؤشرات) وتوزيع الاسر حسب فئات مستوى المعيشة الثلاثة يشير الى رجحان واضح باتجاه الاسر ذات مستوى عال حسب دليل الميدان والتي تشكل حوالي ٥٥٪ من الاسر، مقابل ٢٤٪ و٢١٪ للمستويين المتوسط والمتدني، ويعود ذلك جزئياً الى طبيعة هذا الميدان، حيث ان عدم وجود امراض يعني ان الانتماء يعتبر مقابلا لمستوى المعيشة العالي في هذا الميدان.

ويغطي ميدان الصحة مجالات صحة الأطفال، والصحة الانجابية، والامراض المزمنة، إضافة الى الوقت المستغرق للوصول الى المراكز الصحية ومدى الرضا عن الخدمات الصحية. ويتبين انه على المستوى الوطني، فان نسب الحرمان الاعلى سجلت بالنسبة لمؤشر التقزم (الطول نسبة الى العمر) الذي يعبر عن سوء تغذية متراكم ومزمن (مرتبط بعوامل العمر الذي يعبر عن سوء تغذية متراكم ومزمن (مرتبط بعوامل مركبة من ضمنها العادات الغذائية) حيث تبلغ نسبة الاسر التي فيها اطفال دون الخامسة يعانون التقزم حوالي ١٧٪ في حين ان النسبة تبلغ ٩٪ حسب مؤشر نقص الوزن للفئة العمرية نفسها (العمر نسبة الى الوزن) وهو مؤشر سوء تغذية بالمعنى المباشر وضمن مدى زمني اقصر.

الجدول ٣:

وفي هذا الميدان سجلت اعلى نسبة حرمان لمؤشر الوقت المستغرق للوصول الى مركز صحي أو طبيب، حيث اعتبرت ٤٢٪ من الاسر محرومة حسب هذا المؤشر، في حين ان هذه النسبة تبلغ ٢٩٪ عندما يتعلق الامر بالوصول الى مستشفى. كما ان ما يقارب ٣٨٪ من الاسر تعتبر غير راضية كلياً أو جزئيا عن الخدمات الصحية، وهو ما يزيد عن ضعفي نسبة عدم الرضا عن الخدمات التعليمية، وتبلغ نسبة الاسر المحرومة حسب مؤشر الأمراض المزمنة ووجود مشاكل صحية ١٢٪ وحسب مؤشر توفير الرعاية الصحية اثناء الحمل ١٣٪. ويرجع ارتفاع نسبة الحرمان لمؤشر الوقت اللازم للوصول الى مركز صحي اولي أو طبيب الى الاهمال الذي اصاب قطاع الصحة خلال العقدين السابقين لسنة ٢٠٠٣، من جهة، والى الظروف غير الطبيعية بعد السنة المذكورة والتي ادت الى اغلاق بعض المراكز الصحية أو انتقال الاطباء منها، من جهة ثانية وتبلغ نسبة الاسر المحرومة التي تحتاج الى أكثر من ٢٠ دقيقة للوصول الى مركز صحي اولي أو طبيب ، ٧٠٪ في الريف و٣٤٪ في الحضر.

ميدان البنى التحتية (يتكون دليل هذا الميدان من ٧ مؤشرات) وهو الميدان الذي تسجل فيه اعلى نسبة الحرمان مقارنة بالميادين الاخرى، وتتوزع الاسر على فئات مستوى المعيشة الثلاث بشكل غير متوازن حيث تشكل الاسر المحرومة ٥٨٪ مقابل ٢٦٪ للاسر ذات المستوى المتوسط و١٦٪ للمستوى العالي. ويغطي دليل هذا الميدان توفر المياه، والكهرباء ، والصرف الصحي والتخلص من النفايات. هذا الميدان هو الاكثر تبايناً في نسب الحرمان ضمن مؤشراته اذ تتراوح هذه النسب ما بين ٤٪ لمؤشر توفر مصدر للكهرباء و٨٥٪ لمؤشر استقرار الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة.

ويرجع انخفاض نسبة الحرمان لمؤشر توفير مصدر للكهرباء الى الجهود التي بذلت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات لتوسيع الشبكة العامة للطاقة الكهربائية، الا ان معاناة ٨٥٪ من الاسر من انقطاعات اسبوعية أو يومية أو من توفر الكهرباء لبضع ساعات يومياً أو من عدم توفرها على الاطلاق يعني درجة عالية من الحرمان من الطاقة الكهربائية، الامر الذي يترتب عليه الحرمان من العديد من الحاجات الأساسية التي يتم اشباعها عن طريق أجهزة تعمل بالطاقة الكهربائية. ومن الملاحظ انخفاض قيمة الانحراف المعياري لمؤشر استقرار الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة ما يشير الى ان نسب الحرمان متقاربة لمعظم الاسر في العراق.

وفيما يخص مؤشرات المياه، يلاحظ ان نسب الحرمان فيها اقل مما هي عليه في مؤشرات الميدان عموماً وتتراوح بين ٣٢٪ و٣٣٪ بالنسبة للاتصال بالشبكة وتوفر مياه الشرب، و٤٩٪ لمؤشر الرضا عن نوعية المياه. الا ان هذه المؤشرات تتصف بارتفاع قيمة الانحراف المعياري لها نظراً للتفاوت الكبير في قيم هذه المؤشرات وخاصة بين الاسر الريفية والحضرية. اما بالنسبة لمؤشر وسيلة التخلص من النفايات فهو ثاني اعلى مؤشر في نسبة الحرمان اذ تبلغ نسبة الاسر التي لا يمكنها التخلص من النفايات عن طريق حاويات مغلقة أو الجمع من عمال جمع القمامة ٧٠٪. وتبلغ نسبة الاسر المحرومة حسب مؤشر وسيلة الصرف الصحي ٤٣٪.

يعد ميدان المسكن الاقل حرماناً والاقل تبايناً ما بين نسب الحرمان الخاصة بمؤشرات هذا الميدان (عدد مؤشرات دليل هذا البيان ٥ مؤشرات)، وتشكل الاسر المحرومة ٢٠٪ من الاسر مقابل ٢٧٪ للاسر ذات مستوى متوسط و٥٣٪ للاسر ذات مستوى عال. ولعل هذا يعود الى ان هذا الميدان أكثر تأثراً بالاوضاع على الامدين المتوسط، وطويل الاجل مما هو على الامد القصير وبالتالي لم تتأثر مؤشرات هذا الميدان بنفس الدرجة بالظروف غير الطبيعية كاغلب المؤشرات في الميادين الاخرى. ولا يعني هذا ان ميدان المسكن قد حظي بالرعاية المطلوبة قبل ٢٠٠٣، اذ ان معاناة ٤٠٪ من الاسر من الاكتظاظ وفق مؤشر حصة الفرد من غرف المسكن تؤكد وجود قصور في الوفاء باحتياجات المسكن لسنوات طويلة وفي واقع الحال، فإن نسبة الحرمان المذكورة وهي اعلى نسبة حرمان ضمن مؤشرات هذا الميدان، كانت ستزيد عما هي عليه أو (شكل ٢)لم يذهب مئات الآلاف من العراقيين ضحايا حروب وممارسات النظام السابق ولو لم يهاجر الملايين من سكان العراق الى الخارج.

ان نسبة الحرمان لثمانية من المؤشرات التسعة لهذا الميدان تتجاوز ٣٠٪ وهي تزيد على ٥٧٪ بالنسبة لثلاثة مؤشرات. ويرجع ارتفاع نسب الحرمان للمؤشرات الثلاثة المذكورة، وهي مؤشر مدى الرضا عن النظافة وعدم التلوث خارج المسكن ومؤشر عدد المكاره البيئة في محيط المسكن ومؤشر اطلاق النار في منطقة المسكن، لحد كبير الى الظروف غير الطبيعية لسنة ٢٠٠٤، ومن الملاحظ ان الانحراف المعياري للمؤشرات المذكورة مرتفع نسبيا لوجود تباين كبير من نسب الحرمان منها خاصة بين محافظات كردستان وبقية محافظات العراق. ويليها من حيث ارتفاع نسبة الحرمان، مؤشر نوعية الطريق المؤدي الى المسكن، حيث ان نسبة ٤٠٪ من الاسر تعتبر ذات مستوى متدن حسب هذا المؤشر.

ويعد ميدان وضع الاسرة الاقتصادي (ويتكون دليل هذا الميدان من ٩ مؤشرات تغطي مجالات الوضع المالي، والعمل ، وملكية الاصول، وتقييم الاسرة لوضعها)، واحداً من اعلى ميدانين في نسب الحرمان بعد ميدان البنى التحتية. وقد بلغت نسبة الاسر المحرومة في هذا الميدان ٥٥٪ مقابل ٢٧٪ للمستوى المتوسط و١٨٪ للمستوى العالي. وتعود نسبة الحرمان المرتفعة هذه الى اثر سياسات الدولة التي تسببت في تخفيض الدخول الحقيقية للاسر واثر اجراءات الحصار الاقتصادي التي وقع معظم عبئها على الاسر. وتزيد نسبة الحرمان لاربعة من المؤشرات التسعة لهذا الميدان على ٥٠٪. ويحتل مؤشر عدد السلع المعمرة المرتبة الأولى في نسب الحرمان حيث تبلغ نسبة الاسر المحرومة بموجبه، أي نسبة الاسر التي تملك اقل من ثماني سلع معمرة، ٦٠٪ لقد تسبب الحصار الاقتصادي في ارتفاع أسعار هذه السلع مقارنة بدخول الاسر بنسب كبيرة، ما ادى الى عدم قدرة معظم الاسر على استبدال ما يندثر منها بسلع جديدة، بل على العكس من ذلك ضطر بعض الاسر الى بيع بعض ما لديها من سلع معمرة للانفاق على حاجات اساسية أكثر الحاحا.

والمؤشر الذي ياتي في المرتبة الثانية في نسبة الحرمان ضمن هذا الميدان هو مؤشر مدى الرضا عن توفر العمل وفرص العمل حيث تبلغ نسبة الاسر غير الراضية عن توفر العمل وفرص العمل ٥٧٪. ويرجع ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع نسب البطالة بعد الاحتلال العسكري عام ٢٠٠٣ بسبب حل الجيش والعديد من أجهزة الدولة التي كانت تستوعب نسبة مهمة من القوى العاملة، من جهة، والى الظروف غير الطبيعية التي حدث النشاط الاقتصادي الى درجة كبيرة، من جهة ثانية، وقد نتج عن ارتفاع نسب البطالة ارتفع معدل الاعالة فبلغت قيمة معدل الاعالة خمسة فاكثر بالنسبة لـ ٥٤٪ من الاسر، وتعد هذه الاسرة محرومة باعتبار ان على كل فرد يعمل فيها ان يعيل خمسة أفراد أو أكثر. كما بلغت نسب الحرمان بالنسبة لمؤشر عدد المتطلبات الحياتية الممكن تأمينها ٥١٪ حيث صرخت هذه النسبة من الاسر بأنها تستطيع تأمين اثنين أو اقل فقط من المتطلبات الحياتية الستة التي يتضمنها المؤشر والمتمثلة بإبقاء المنزل دافئاً في الشتاء، ابقاء المنزل باردا لطيفا في الصيف، قضاء اسبوع (مدفوع) اجازة خارج المنزل، تغيير الأثاث التالف القديم، شراء (شكل ٣)ثياب جديدة أو مستعملة واكل اللحم، الدجاج أو اسمك ثلاث مرات اسبوعيا على الاقل. وتبلغ نسبة الاسر التي لا تستطيع تأمين مبلغ ١٠٠ الف دينار خلال اسبوع ٣٦٪ من الاسر، وهو ما يشير الى مستوى الهشاشة المالية أو الاقتصادية وعدم القدرة على التعامل مع الصدمات الاقتصادية والطوارئ.

ادلّة مستوى المعيشة على مستوى الحضر والريف

يرتبط مستوى المعيشة في العراق الى حد كبير مع درجة التحضر.

فبوجه عام تعاني المناطق الريفية اعلى درجات الحرمان ويتجه الحرمان للانخفاض في المعدل كلما كبر حجم التجمع السكاني ليصل الى ادنى مستوياته في المدن الكبيرة ما شكل دافعا مهما للهجرة الداخلية في العراق باتجاه المدن الكبيرة وخاصة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات. وقد ساهمت عوامل عديدة في خلق هذا التباين بين الريف والحضر منها تحيز الدولة في توفير الخدمات لصالح المدن الكبيرة على حساب المدن الصغيرة والريف وقلة فرص العمل في المناطق الريفية وانخفاض الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية.

الا ان زيادة الاهتمام بالريف منذ بدء السبعينيات وارتفاع الاسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية، خاصة بعد فرض الحصار الاقتصادي في بداية التسعينيات، ساهم في تخفيض الفجوة بين الحضر والريف فانخفضت معدلات الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر وتغير نمط الهجرة من هجرة داخلية ضمن العراق الى هجرة خارجية خاصة من المدن الكبيرة، الى خارج العراق.

ليس من الواضح ما تركته التطورات منذ الاحتلال عام ٢٠٠٣ على التباين بين مستويات معيشة الحضر والريف. الا انه من المؤكد ان التباين في مستويات المعيشة بين الحضر والريف مازال شديداً، كما تشير الى ذلك المقارنة بين مستويات الحرمان في العصر والريف والمبينة في الرسم البياني في شكل ٣، يظهر هذا التباين بوجه الخصوص في ميادين التعليم والصحة والمسكن حيث ان نسبة الاسر المحرومة فيها ضمن المناطق الريفية تبلغ ما يقارب ثلاثة امثال النسب المقابلة في المناطق المحضرية. ويظهر ميدان البنى التحتية وميدان محيط المسكن درجة اقل من التباين وان كان لا يزال مرتفعا اذ تبلغ نسبة الاسر المحرومة ضمن المناطق مثلي النسب المقابلة في المناطق الحضرية في ميدان البنى التحتية، ومرة ونصف النسب المقابلة لميدان المسكن. اما الميدان الوحيد الذي جاءت نسب الحرمان فيه متقاربة هو ميدان وضع الاسرة الاقتصادي اذ تبلغ نسبة الاسر المحرومة فيه ٦٠٪ في الحضر مقارنة بـ ٥٤٪ في الريف.

ويشير هذا الاختلاف في نسب التفاوت بين الريف والحضر الى الاثر المتفاوت للعوامل التاريخية والعوامل الحديثة على كل من البيئتين. وتسجل نسب التفاوت الاكبر في الميادين التي يساهم فيها الحرمان المتراكم بدرجة اعلى والتي تحتاج الى مدى زمني اطول للتغير (تعليم، صحة، مسكن)، في حين ان التفاوت اقل في مجال البنى التحتية ومحيط المسكن بسبب اثر الحروب منذ التسعينيات ومرحلة ا بعد ٢٠٠٣، والتي ادت الى ترد كبير في وضع البنى التحتية ووضع البيئة شمل المدن بشدة ايضا، ما قلص التفاوت بينها وبين الارياف، وهو ما يظهره بوضوح تقارب نسبت الحرمان بين البيئتين بالنسبة لوضع الاسرة الاقتصادي وهو الاكثر تأثراً وتعبيراً عن الوضع الاقتصادي المتراجع والمعمم في المدن والارياف على حد سواء، والتأثر بشدة بالتطورات الاكثر حداثة، لاسيما في سنة حصول المسح وما يسبقها مباشرة.

من ناحية أخرى، يلاحظ وجود تباين اوسع بين الحضر والريف على مستوى المعيشة على المستوى العام مما هو عليه على مستوى الميادين المنفردة. فوفقاً لدليل مستوى المعيشة تبلغ نسبة الحرمان في الريف أكثر من ثلاثة امثال النسبة المقابلة لها في الحضر، (٦٥٪ مقارنة بـ ٢١٪) وفي المقابل تبلغ نسبة الاسر ذات مستوى معيشة عال في الحضر ستة امثال النسبة المقابلة في الريف، (٣٠٪ مقارنة بـ ٥٪) ويشير هذا الى ان الحرمان ليس أكثر انتشاراً في الريف مما هو عليه في الحضر فحسب وانما هو أكثر عمقاً ايضاً.

شكل (٣)

نسبة الاسر المحرومة حسب الميدان – العراق (٪)

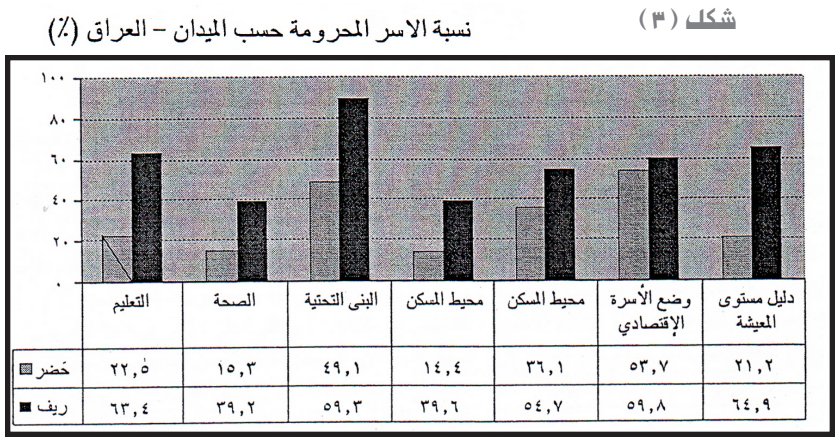

	دليل مستوى المعيشة	وضع الأسرة الإقتصادي	محيط المسكن	محيط المسكن	البنى التحتية	الصحة	التعليم
حضر	٢١,٢	٥٣,٧	١٤,٤	٣٦,١	٤٩,١	١٥,٣	٢٢,٥
ريف	٦٤,٩	٥٩,٨	٣٩,٦	٥٤,٧	٥٩,٣	٣٩,٢	٦٣,٤

شكل (٢)

نسبة الاسر المحرومة حسب الميدان – العراق (٪)

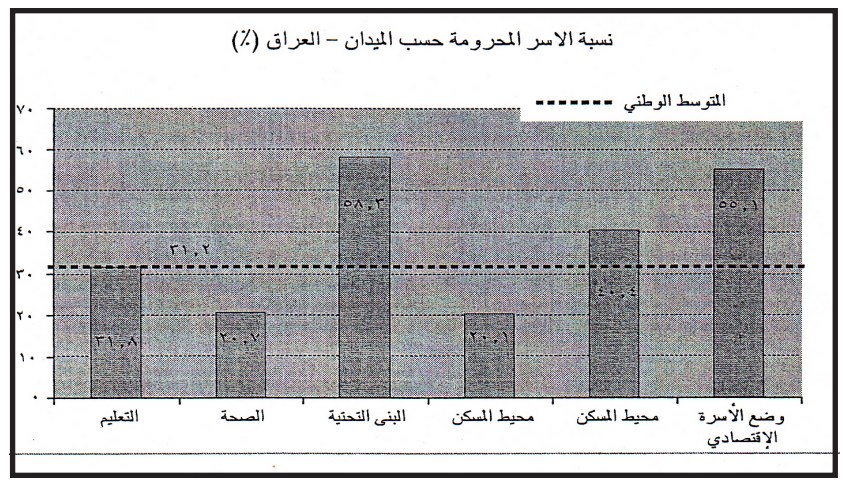

الجدول ٣: توزيع الاسر حسب مستوى الحرمان (التصنيف الثلاثي) – العراق (٢)

الميدان	مستوى المعيشة			
	متدن	متوسط	عال	المجموع
التعليم	٣١,٨	٣٢,٧	٣٥,٥	١٠٠
الصحة	٢٠,٧	٢٤,٢	٥٥,١	١٠٠
البنى التحتية	٥٨,٣	٢٥,٥	١٦,٣	١٠٠
المسكن	٢٠,١	٢٧,١	٥٢,٧	١٠٠
محيط المسكن	٤٠,٤	٣٠,٢	٢٩,٤	١٠٠
وضع الاسرة الاقتصادي	٥٥,١	٢٧,٤	١٧,٥	١٠٠
دليل مستوى المعيشة (اسر)	٣١,٢	٤٤,٨	٢٤,١	١٠٠
دليل مستوى المعيشة (أفراد)	٣٣,٨	٤٤,٦	٢١,٦	١٠٠